

ورقة بيانات متكاملة بشأن الإجراءات الوقائية
التمويل الإضافي

رقم التقرير: ISDSA1047

تاريخ إعداد/ تحديث ورقة البيانات
12 أيلول/ سبتمبر 2014
المتكاملة حول الإجراءات الوقائية:

I. معلومات أساسية

1. بيانات أساسية حول المشروع

P152523	معرف المشروع:	الضفة الغربية وقطاع غزة	البلد:
P127163	معرف المشروع الأصلي (المشروع الأم):		
اسم المشروع:			برنامج الاستجابة الطارئة لقطاع غزة المنفذ في إطار منحة التمويل الإضافي للمرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات (P152523)
اسم المشروع الأم:			قطاع غزة - المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات (P127163)
رئيس فريق العمل:			بيورن فيليب
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة:			30 تشرين أول/ أكتوبر 2014
الوحدة الإدارية:			GSURR
القطاع/ القطاعات:			إدارة الحكومة الإقليمية (26%)، ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (23%)، ووسائل النقل المدنية (23%)، والقطاع العام لمياه الشرب والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (23%) وغيرها من قطاعات الطاقة المتجددة الأخرى (5%)
الموضوع/ المواضيع:			الخدمات في المناطق المدنية والمساكن للفقراء (76%)، والحكومة الإلكترونية (8%)، وتغير المناخ (6%)، والنوع الاجتماعي (الجنس) (5%)، وحوكمة البلديات وبناء المؤسسات (5%)

هل تجري معالجة هذا المشروع في إطار وثيقة السياسات التشغيلية OP 8.50 (الإعاش الطارئ) نعم		أم في إطار وثيقة السياسات التشغيلية OP 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة)؟	
البيانات المتعلقة بتمويل المشروع (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)			
0.00	إجمالي قيمة التمويل المتاح من البنك الدولي:	15.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
	قيمة التمويل:		مصدر التمويل
0.00			الجهة المقترضة
12.00			برنامج الشراكة لتطوير قطاع المياه والتنمية الحضرية في الضفة الغربية
3.00			تمويل خاص:
15.00			المجموع:
		الفئة "ب" - تقييم جزئي	فئة التقييم البيئي:
		لا	هل هذا مشروع مكرر؟
		لا	هل هذا مشروع منقول؟

2. الهدف التنموي/ الأهداف التنموية للمشروع

A. الأهداف التنموية للمشروع الأصلي - المشروع الأم

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الممارسات التي تتبعها البلديات في مجال الإدارة من أجل تحسين عملية تقديم الخدمات وزيادة مستوى الشفافية لديها.

B. الأهداف التنموية للمشروع الحالي - المشروع الأم

C. الأهداف التنموية للمشروع المقترح - تمويل إضافي

سوف يكون الهدف التنموي المنقح لهذا المشروع هو "تحسين الممارسات التي تتبعها الجهة المتلقية للمنحة في مجال الإدارة البلدية وذلك من أجل زيادة مستوى شفافية البلديات وتحسين عملية تقديم الخدمات، وكذلك استعادة الخدمات البلدية ذات الأولوية والتي تعطلت في أعقاب الصراع الذي شهده قطاع غزة".

3. وصف المشروع

سيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال العمل على تنفيذ المكونات الخمسة التي يتألف منها هذا المشروع. وتشمل هذه المكونات ما يلي: (أ) المكون الأول: تقديم المنح للبلديات لتنفيذ استثمارات رأسمالية، إذ يتم من خلال هذا المكون تخصيص المنح للبلديات على أساس أدائها من أجل تنفيذ استثمارات رأسمالية أو لتغطية نفقاتها التشغيلية من خلال صيغة محددة لتحويل الأموال؛ (ب) المكون الثاني: دعم الابتكارات والكفاءة البلدية، إذ يتم من خلال هذا المكون العمل على تسهيل عمليتي التعلم والابتكار لدى البلديات بغية تعزيز وتشجيع تطوير هذه البلديات؛ (ج) المكون الثالث: تقديم المساعدة الفنية للبلديات ولصندوق تطوير وإقراض البلديات، إذ يتم من خلال هذا المكون دعم البلديات للارتقاء إلى مستوى أعلى من مستويات الأداء، بالإضافة إلى دعم الكيان المنفذ في مجال بناء قدراته؛ (د) المكون الرابع: دعم تكاليف تنفيذ المشروع وتكاليف الإدارة، إذ يتم من خلال هذا المكون تمويل التكاليف المترتبة على أنشطة إدارة المشروع؛ وأخيراً (هـ) المكون الخامس: المنح الطارئة لبلديات قطاع غزة. لقد جرت إضافة هذا المكون الخامس كجزء من منحة التمويل الإضافي ومن عملية إعادة الهيكلة للاستجابة للأزمة التي يشهدها قطاع غزة. وسيُراعى تعميم مسألتي المساءلة الاجتماعية وإدراج النوع الاجتماعي في كافة مكونات هذا المشروع الخمسة.

المكون الأول: تقديم المنح للبلديات لتنفيذ استثمارات رأسمالية: سيتم من خلال هذا المكون تخصيص المنح للبلديات على أساس الأداء بهدف تنفيذ استثمارات رأسمالية في مجال تقديم الخدمات البلدية، وفقاً للصلاحيات الموكلة للبلديات والمنصوص عليها في قانون المجالس المحلية رقم 1 للعام 1997، وللقطاعات التي يجري وصفها كقطاعات مؤهلة في وثيقة دليل العمليات وأيضاً لتغطية النفقات التشغيلية للبلديات في قطاع غزة. وسيتم تحديد قيمة المبلغ المخصص من خلال صيغة محددة لتحويل الأموال حيث تراعي هذه الصيغة العوامل المتعلقة بأداء البلديات (50%)، والتعداد السكاني للمناطق التي تخدمها تلك البلديات (30%) بالإضافة إلى عامل الحاجة (20%). ولكي يتم تحديد مستوى الأداء، سيجري تصنيف البلديات في فئات الأداء من أ إلى هـ، وذلك استناداً إلى 16 مؤشراً من مؤشرات الحكم الجيد. من ناحية أخرى، سيتم استخدام المؤشرات البديلة أو المؤشرات غير المباشرة، والتي يتم بموجبها قياس البنية التحتية للبلديات، ومعدلات الفقر ومخصصات النسب الثابتة من أجل احتساب عامل "الحاجة". وفي أعقاب ذلك، تعمل البلديات على تقديم مشاريع فرعية مقترحة وذات أولوية ليتم تمويلها في إطار هذه المنحة، إذ تجري بلورة هذه المشاريع المقترحة استناداً إلى عملية تخطيط تشاورية. وسيتم تمويل وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية بمساعدة صندوق تطوير وإقراض البلديات. وسيكون من شأن اللجوء إلى الإفصاح العام عن المعلومات المتعلقة بالمشاريع الفرعية تعزيز المساءلة الاجتماعية بين البلديات والمواطنين. وسيتم تنفيذ هذا المكون على شكل مجموعتين من المخصصات التمويلية، تمتد فترة تنفيذ كل منهما على مدى 18 شهراً. وسيتم من خلال هذا المكون تمويل تكاليف البضائع، والأعمال والخدمات.

المكون الثاني: دعم الابتكار لدى البلديات: يتم من خلال هذا المكون تمويل البضائع، والأعمال والخدمات الاستشارية لبناء القدرات وتنفيذ استثمارات رأسمالية في مجالات مبتكرة تدعم سياسات وزارة الحكم المحلي والسلطة الفلسطينية، وتشمل:

(a) تعزيز البلديات التي جرى إدماجها حديثاً، الأمر الذي سيكون من شأنه دعم البلديات المدمجة في تمويل رزم صغيرة النطاق لتنفيذ أنشطة في مجال البنية التحتية الاجتماعية وبناء قدرات البلديات مما يتيح لها الوصول إلى مستويات الخدمة التي حققتها البلديات القائمة. ويتضمن الملحق الثاني قائمة بالاستثمارات ورزم بناء

- القدرات المقترحة. وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل البضائع، والأعمال والخدمات الاستشارية.
- (b) تنفيذ الابتكارات على أساس تجريبي لتحسين كفاءة البلديات وقدرتها على الاستجابة الأمر الذي سيكون من شأنه دعم ثلاث مجالات رئيسية، بما في ذلك:
- (i) الحوكمة الإلكترونية: وسيتم في إطار هذا المجال الابتكاري تنفيذ مبادرات الحوكمة الإلكترونية على أساس تجريبي في أربع بلديات مختارة لجعل عملية تقديم الخدمات أكثر استجابة للمواطنين، وبالتالي، تعزيز المساءلة الاجتماعية. وستعمل هذه المبادرة على تشجيع عملية تبادل المعرفة ومشاركتها؛ وتعزيز الوعي والمساءلة في عملية تقديم الخدمات (وعلى وجه الخصوص، في مجالات التراخيص الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية والتسديد الإلكتروني للدفوعات) بالإضافة إلى توليد الإيرادات. تجدر الإشارة إلى أن هذا المكون الفرعي هو مكون يحركه الطلب حيث ستكون عملية اختيار مقترحات مشاريع البلديات قائمة على أساس مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً. وسيتم من خلال هذا النشاط تمويل البضائع، والبرمجيات والخدمات الاستشارية.
- (ii) سيكون من شأن مجالات الطاقة المتجددة مساعدة البلديات في تنفيذ مشاريع فرعية في مجال الطاقة المتجددة على أساس تجريبي مع التركيز على استغلال الطاقة الشمسية في المباني العامة.
- (iii) دعم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية في البلديات الأمر الذي سيكون من شأنه تطوير نهج بلدي للتنمية الاقتصادية المحلية وتنفيذ هذا النهج على أساس تجريبي في أربع بلديات مختارة.

المكون الثالث: المساعدة الفنية للبلديات ولصندوق تطوير وإقراض البلديات:

سيتم من خلال هذا المكون دعم البلديات في مجال تحسين أدائها للارتقاء إلى فئة أداء أعلى من فئة التصنيف الحالي لتلك البلديات وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من رزم المساعدة الفنية. كما سيتم من خلال هذا المكون تمويل البضائع، والأعمال والخدمات الاستشارية. وسيجري تنفيذ هذا المكون الفرعي على شكل مجموعتين من المخصصات التمويلية، تمتد فترة تنفيذ كل منهما على مدى 18 شهراً.

- (أ) وتشمل رزم المساعدة الفنية ما يلي:
- (i) تقديم الدعم لتحسين الإدارة المالية. سوف تشمل رزم المساعدة الفنية تقديم الدعم لتعميم دليل السياسات والإجراءات المالية؛ وتقدير قيمة الأصول الثابتة وتسجيلها؛ والمبادئ التوجيهية في إعداد الميزانيات؛ وتعزيز عمليات التدقيق الخارجي للبلديات بالإضافة إلى تعميم برنامج تعزيز الإيرادات الذي سيتضمن نظاماً متكاملًا للإدارة المالية وحملة للتوعية العامة بشأن الإيرادات.
- (ii) تقديم الدعم لتحسين قدرات البلديات في مجال التخطيط وذلك بصورة أساسية من خلال خطط التنمية الاستراتيجية والاستثمار. وستشمل رزم المساعدة الفنية تعميم المراحل 1 - 3 من خطط التنمية الاستراتيجية والاستثمار على كافة البلديات التي لا تمتلك خططاً خاصة بها للتنمية الاستراتيجية والاستثمار؛ وتعميم المرحلتين الرابعة والخامسة من خطط التنمية الاستراتيجية والاستثمار على كافة البلديات التي تمتلك خططاً للتنمية الاستراتيجية والاستثمار للمراحل 1 - 3 بالإضافة إلى العمل على تحديث خطط التنمية الاستراتيجية والاستثمار الخاصة بالبلديات.

(iii) تقديم الدعم لتحسين المساءلة الاجتماعية. وسيكون من شأن هذا النشاط مساعدة البلديات في إنشاء مراكز خدمة المواطن (والتي جرى تنفيذها على أساس تجريبي في إطار المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات) بالإضافة إلى مساعدة البلديات في تطوير وتعميم وثيقة إرشادات للمواطن بشأن عملية تقديم الخدمات. وسيكون من شأن العمل على تأسيس واستخدام مراكز من هذا القبيل لتعزيز الشفافية والاستجابة تجاه المواطنين، فضلاً عن تمكين المواطنين من رصد أداء البلديات والمشاركة فيه. وسيتم من خلال العمل على تطوير وتطبيق وثيقة إرشادات المواطن توجيه المواطنين بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم مقابل الخدمات البلدية التي يتلقونها.

(iv) تقديم الدعم لتحسين إجراءات التشغيل والصيانة الأمر الذي سيكون من شأنه مساعدة البلديات في تحسين الأنشطة التي تنفذها في مجال تشغيل وصيانة الطرق والمباني العامة.

(ب) تقديم المساعدة الفنية لصندوق تطوير وإقراض البلديات الأمر الذي سيسهم في تعزيز قدرات الصندوق لتنفيذ مشروع تطوير البلديات، وضمان مواصلة الصندوق استخدامه للنهج الابتكارية المستندة إلى أفضل الممارسات الدولية. كما سيتم من خلال هذا المكون الفرعي أيضاً تقديم الدعم لتنمية الموارد البشرية والبناء المؤسسي على أساس الخطة الاستراتيجية متوسطة الأمد لصندوق تطوير وإقراض البلديات (التي يجري العمل حالياً على تطويرها) وخطة الموارد البشرية الخاصة بالصندوق. وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل تكاليف البضائع والخدمات الاستشارية.

المكون الرابع: دعم عملية تنفيذ المشروع والتكاليف الإدارية: سيتم من خلال هذا المكون دعم عملية تنفيذ المشروع بما في ذلك تغطية الرسوم الإدارية لصندوق تطوير وإقراض البلديات، وتكاليف أنشطة الرصد والتقييم، والتوعية والتواصل بالإضافة إلى تغطية تكاليف الاستشاريين الفنيين المحليين ممن ستجري الاستعانة بهم لتقديم خدمات الإشراف الهندسي على تنفيذ أنشطة المكون الأول من هذا المشروع الفرعي بالإضافة إلى تكاليف تدابير التوعية بشأن المساءلة الاجتماعية. وسيتم من خلال هذا المكون تمويل تكاليف البضائع والخدمات الاستشارية.

المكون الخامس: المنح الطارئة لبلديات غزة. سيتم من خلال هذا المكون تخصيص المنح لبلديات غزة لتنفيذ استثمارات رأسمالية في مجال تقديم الخدمات، بحسب الصلاحيات الموكلة إلى تلك البلديات وعلى نحو ما هو محدد في قانون المجالس المحلية رقم 1 للعام 1997، وللقطاعات التي يجري وصفها كقطاعات مؤهلة في وثيقة دليل العمليات فضلاً عن تغطية النفقات التشغيلية للبلديات، على غرار المكون الأول. وسيتم تقديم المخصصات المالية إلى البلديات استناداً إلى النتائج التي تخلص إليها دراسة تقييم الأضرار البلدية، والتي سيتم من خلالها تحديد الحصة التي سيتم تخصيصها لكل بلدية من هذه المنح. وفي أعقاب ذلك، ستعمل البلديات على تقديم مقترحات لمشاريع فرعية ذات أولوية ليتم تمويلها وتنفيذها مع المساعدة المقدمة من صندوق تطوير وإقراض البلديات. وسيكون من شأن لجوء البلديات إلى الإفصاح العام عن المعلومات المتعلقة بالمشاريع الفرعية ضمان الشفافية وتعزيز المساءلة الاجتماعية بين البلديات والمواطنين. وسيتم من خلال هذا المكون تمويل تكاليف البضائع، والأعمال والخدمات الاستشارية المرتبطة بالأصول الرأسمالية بالإضافة إلى تمويل النفقات التشغيلية للبلديات. أما القطاعات المؤهلة، فتشمل، إنما بما لا يقتصر على: (أ) خدمات مياه الشرب والصرف الصحي البلدية، في حال لا يجري

تقديم هذه الخدمات من قبل كيان آخر؛ (ب) خدمات إدارة النفايات الصلبة؛ (ج) الطرق والأرصفة؛ (د) المرافق العامة؛ (هـ) إنارة الشوارع؛ وأيضاً (و) خدمات الكهرباء البلدية، في حال لا يجري تقديم هذه الخدمات من قبل كيان آخر.

4. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة المرتبطة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)

كافة بلديات قطاع غزة والبالغ عددها 25 بلدية.

5. الخبراء المختصون في مجال الضمانات البيئية والاجتماعية الذين يشملهم الفريق

هناك صلاح (GSURR)

زياد أبو حسنين (GENDR)

التفسير (اختياري)	هل يحفزها المشروع؟	6. السياسات الوقائية
<p>يحفز هذا المشروع وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.01 بشأن التقييم البيئي، كما يستدعي تنفيذ دراسة تقييم بيئي تتناول الأنشطة التي تتطوي على تنفيذ أعمال إنشاء بنية تحتية. وتتضمن أعمال تطوير وتأهيل البنية التحتية كلاً من الطرق، وتأهيل آبار المياه وشبكات المياه والصرف الصحي ومرافق الصرف الصحي بالإضافة إلى الحدائق العامة وغيرها. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية السلبية المتأتية من جراء تنفيذ المشاريع الفرعية للبلديات أثراً ضئيلاً خلال مرحلة البناء. وسيعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحد من هذه الآثار وذلك من خلال تنفيذ خطة الإدارة البيئية، كما يتم إدراج هذا المشروع ضمن فئة التصنيف البيئي "ب". علاوة على ذلك، يحد حجم الأموال المتاحة للبلديات في إطار هذا البرنامج من نطاق المشاريع الفرعية المقترحة، وبالتالي، فإنه سيتم استثناء المشاريع الفرعية الأوسع نطاقاً (القائمة السلبية) والتي تتطلب إجراء دراسة شاملة لتقييم الأثر البيئي (الفئة أ) في مرحلة فرز المشاريع الفرعية ناهيك عن أن مشاريع من هذا القبيل لن تكون مجدية نظراً لسقوف الأموال المتاحة في إطار هذا المشروع. وقد جرى العمل على إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية من قبل صندوق</p>	<p>نعم</p>	<p>التقييم البيئي OP/BP 4.01</p>

<p>تطوير وإقراض البلديات نظراً لكون غالبية المشاريع الفرعية غير معروفة تماماً بشكل مسبق. ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أحكاماً يتم الاسترشاد بها في عملية فرز المشاريع الفرعية وفي تحديد معايير قبول/ رفض المشاريع الفرعية المقترحة والقوائم السلبية. وسيعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على رصد مدى امتثال البلديات المختلفة مع الأحكام الواردة في خطة الإدارة البيئية خلال مرحلة التنفيذ.</p>		
	لا	الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
	لا	الغابات OP/BP 4.36
<p>يحفز هذا المشروع وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.09 بشأن إدارة الآفات إذ يعمل عدد قليل من البلديات، ولا سيما في غزة، على دعم مشاريع فرعية قد تتطلب توفير التمويل لشراء بعض المواد الكيميائية لمكافحة الآفات، وخاصة البعوض. وقد جرى العمل على تحديث خطة إدارة الآفات، والتي تستند إلى الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات، من أجل هذا المشروع وذلك لضمان الامتثال مع وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.09 بشأن المواد الكيميائية التي يتم شراؤها لإدارة الآفات وبشأن تخزينها والتعامل معها على نحو سليم خلال مرحلة تنفيذ المشروع.</p>	نعم	إدارة الآفات OP/BP 4.09
<p>سيتضمن هذا المشروع فقرة حول "الاستكشافات العرضية" ضمن وثائق العطاء الخاصة به والتي سيجري وصفها في وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية/ خطة الإدارة البيئية. وسيتم استبعاد كافة أنشطة المشاريع الفرعية التي قد يكون من شأنها تحفيز السياسات التشغيلية المتعلقة بالتراث الثقافي.</p>	لا	الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
	لا	الشعوب الأصلية OP/BP 4.10

<p>نظراً لأنه لم يتم تحفيز وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.12 في إطار المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات، فإنه سيتم التأكد في عملية الفرز التي تتم على مستوى المشاريع الفرعية من استبعاد كافة الأنشطة التي قد تنطوي على آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة ناجمة عن أنشطة حيازة الأراضي بصورة قسرية بما يفضي إلى إعادة التوطين أو فقدان المأوى، أو فقدان الأصول أو الحرمان من سبل الوصول إليها؛ أو فقدان مصادر الدخل أو سبل المعيشة، بغض النظر عما إذا ترتب على ذلك وجوب أو عدم وجوب انتقال الأشخاص المتضررين إلى مواقع أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم التأكد في مرحلة الفرز التي يتم تنفيذها على مستوى المشاريع الفرعية من عدم نشوء أية قيود، من جراء تنفيذ هذا المشروع، قد يكون من شأنها إعاقة الوصول إلى الحدائق العامة المخصصة والمناطق المحمية. ونظراً لطبيعة المشاريع الفرعية المقترحة والتي تنطوي على تنفيذ أعمال تأهيل، فقد أكد صندوق تطوير وإقراض البلديات، خلال البعثة المنفذة في شهر أيلول/ سبتمبر 2014، بأنه لن يتم تنفيذ المشاريع الفرعية في المواقع التي يتواجد فيها أشخاص ممن نزحوا داخلياً. وسيتم استبعاد كافة المشاريع الفرعية التي تنطوي على تنفيذ أعمال تأهيل/ إنشاء في المواقع التي من المحتمل أن يتواجد فيها أشخاص نازحين داخلياً من خلال استمارة فرز المشاريع الفرعية الاجتماعية.</p>	لا	أنشطة إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
	لا	سلامة السدود OP/BP 4.37
<p>إن المشاريع الفرعية المنفذة في مجال إعادة تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي هي مشاريع محدودة النطاق كما أنها تنطوي على أعمال</p>	لا	المشاريع المنفذة على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50

<p>بسيطة من قبيل ربط التمديدات مع الشبكات القائمة. ولا يُسمح في إطار هذا المشروع بتنفيذ أنشطة بناء آبار مياه جديدة كما تعتبر الآثار المترتبة على تنفيذ أنشطة هذا المشروع آثاراً طفيفة ويسهل العمل على حدّها والتخفيف منها من خلال تنفيذ خطة الإدارة البيئية. ومن غير المتوقع لهذا المشروع أن يُسفر عن أية آثار ملحوظة قد تطل خزانات المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية وغزة.</p>		
	لا	<p>المشاريع المنفذة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60</p>

II. القضايا الرئيسية المترتبة بالسياسات الوقائية وكيفية إدارتها

A. ملخص لأبرز قضايا الإجراءات الوقائية

<p>1. يتم في هذا القسم إدراج وصف لكافة قضايا الإجراءات الوقائية والآثار المترتبة بالمشروع المقترح. يتم تحديد ووصف كافة الآثار السلبية و/أو الآثار التي لا يمكن عكسها والتي من المحتمل نشوئها على نطاق واسع:</p> <p>من المتوقع أن تسفر عملية تنفيذ أنشطة هذا المشروع عن نشوء آثار بيئية واجتماعية إيجابية كبيرة يستفيد منها كامل سكان قطاع غزة وذلك عن طريق استعادة الخدمات البلدية الحيوية والتي توقفت كافة بلديات قطاع غزة، والبالغ عددها 25 بلدية، عن تقديمها من جراء الصراع الذي شهده القطاع خلال الفترة الواقعة ما بين تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2014. إن نطاق الأعمال والأنشطة التي يُعتمز العمل على تنفيذها في إطار المشاريع الفرعية الممولة تحت منحة التمويل الإضافي هذه هي مشابهة من حيث طبيعتها ونطاقها وأيضاً مواقعها الجغرافية في غزة للأنشطة الأصلية المنفذة في إطار المشروع الأم (المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات)، كما سيتم إدراج المشاريع المنفذة في إطار منحة التمويل الإضافي للمرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات تحت نفس فئة التصنيف البيئي (الفئة ب). وتقتصر السياسات التشغيلية التي يحفزها كل من المشروع الأصلي (المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات) وأيضاً هذا المشروع المقترح في إطار منحة التمويل الإضافي على السياسات التشغيلية OP 4.01 و OP 4.09 فحسب، كما أنه من غير المتوقع وجود أية أنشطة في إطار منحة التمويل الإضافي يكون من شأنها تحفيز أية سياسات وقائية أخرى.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تكون الآثار البيئية السلبية المترتبة على تنفيذ المشاريع الفرعية والأنشطة المخطط لها في إطار منحة التمويل الإضافي آثاراً ضئيلة تقتصر على الغبار، والضوضاء والإخلال بحركة السير وتعطيل الخدمات. ويسهل العمل على الحد من هذه الآثار كما تجري معالجتها بصورة كافية في خطة الإدارة البيئية الواردة في وثيقة الإجراءات الوقائية للمشروع الأم والتي جرى العمل على إعدادها، والتشاور بشأنها والإفصاح عنها بصورة علنية في العام 2011،</p>
--

بما في ذلك نظام آلية التظلم والتعويض عن الأضرار القائم. وفي حال تضمن هذا المشروع تمويل أي مواد كيميائية لمكافحة الآفات والحشرات الناقلة للأمراض، فإنه سيكون على صندوق تطوير وإقراض البلديات وكافة البلديات المعنية أيضاً الالتزام بمبادئ التعامل الآمن مع هذه المواد والتخزين الآمن لها والتخلص الآمن من المواد والمعدات المستخدمة في إدارة الآفات على نحو ما هو مفصل في خطة إدارة الآفات المرفقة مع وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الأم.

ويجري العمل حالياً على إزالة أنقاض ومخلفات البناء في العديد من الأماكن في قطاع غزة، إذ تتولى الوكالات التابعة للأمم المتحدة توجيه جزء كبير من هذا العمل. وعلى الرغم من أنه يتوقع إعادة تدوير جزء كبير من مخلفات البناء هذه ليتم استخدامها في أعمال تشييد المباني السكنية وبناء الطرق، إلا أنه سيتم في الغالب اللجوء إلى استخدام مواد بناء جديدة للأعمال المدنية المنفذة في إطار هذا المشروع. أما في الحالات التي سيتم فيها استخدام الركام الذي جرت إعادة تدويره في أعمال إعادة تأهيل الطرق، فإنه سيكون على صندوق البلديات التأكد من كون هذه المواد هي آمنة على نحو يمكن التحقق منه. وبصورة مماثلة، تكون دائرة خدمات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام فضلاً عن الوكالات الإنسانية الأخرى مسؤولة عن عمليات التخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة وغيرها من المواد المتفجرة الأخرى. وستكون هناك حاجة إلى تقديم وثائق خطية تظهر استكمال عملية تطهير المناطق من الذخائر غير المنفجرة كجزء من عمليات فرز المشاريع الفرعية قبل الشروع بتنفيذ الأعمال المدنية، وعلى نحو ما سيجري تعديله في الأقسام ذات الصلة من وثيقة دليل العمليات.

نظراً لأنه لم يتم تحفيز وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.12 للمرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات، فإنه سيتم التأكد من أنه يجري خلال عملية الفرز التي تتم على مستوى المشاريع الفرعية استبعاد كافة الأنشطة التي يكون من شأنها ترك آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة من جراء الحيازة غير الطوعية للأراضي الأمر الذي يقود إلى إعادة التوطين أو فقدان المأوى، أو فقدان الأصول أو سبل الوصول إليها، أو فقدان مصادر الدخل أو سبل المعيشة، سواء وجب أم لم يتوجب على الأشخاص المتضررين من أنشطة المشروع الانتقال إلى مواقع أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم التأكد خلال مرحلة الفرز على مستوى المشاريع الفرعية من عدم نشوء أية قيود من جراء تنفيذ المشروع يكون من شأنها إعاقة الوصول إلى الحدائق العامة المخصصة أو المناطق المحمية. ونظراً لطبيعة المشاريع الفرعية التي تنطوي على تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل، فقد أكد صندوق تطوير وإقراض البلديات، خلال البعثة المنفذة في شهر أيلول/سبتمبر 201، بأنه لن يتم تنفيذ هذه المشاريع الفرعية في المواقع التي يتواجد فيها الأشخاص النازحين داخلياً. كما سيتم، من خلال استمارة فرز المشاريع الفرعية الاجتماعية، استثناء أية مشاريع فرعية تنطوي على تنفيذ أعمال إعادة تأهيل/بناء في المواقع التي يُحتمل فيها تواجد أشخاص نازحين داخلياً. ومن غير المتصور، حتى الآن، أن ينطوي هذا المشروع على أي عمليات تبرع طوعي بالأراضي. ومع ذلك، إذا ما طرأ أي تغيير على المشاريع الفرعية بحيث يستلزم هذا التعبير التبرع بالأراضي (وليس تحفيز السياسة التشغيلية OP 4.12)، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات قد تضمنت وجود حالة واحدة استدعت التبرع الطوعي بالأراضي وهو أمر جرى توثيقه على نحو جيد للتأكد من أنه قد جرى تقديم هذه الأراضي بحرية ومن دون أي إكراه. وينبغي أن يتم إشعار البنك الدولي بشأن أي تغيير على المشاريع الفرعية كما ينبغي النظر، على أساس كل حالة على حدة، في إمكانية إتمام حالات التبرع الطوعي بالأراضي، في حال اقتراحها، بنفس الطريقة (مع تجنب تحفيز أي سياسات). وقد جرى عقد الجلسات التشاورية في الضفة الغربية وقطاع غزة (تضمن المشاركون في غزة 26 بلدية من

البلديات الأعضاء، بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المحلي) قبل مرحلة التقييم. وقد كان معظم المشاركون داعمين للمشروع الحالي. أما بالنسبة للأسئلة التي جرت إثارتها في الجلسات التشاورية فقد كانت تتعلق بآليات الكشف عن حالات عدم امتثال المتعاقدين، وإنفاذ العقوبات البيئية، وكيفية التعامل مع شكاوى المجتمع المحلي غير الواقعية، والصعوبات التي تواجه تلبية هدف الـ 30% من مشاركة الجنسين ومشاركة فئة الشباب في المشاورات الرامية إلى تطوير الخطط الاستراتيجية. وسيتم الإبلاغ عن المعلومات المحدثة حول المشروع حسب الضرورة من خلال التحديثات في الوثائق البيئية والاجتماعية وإعادة الإفصاح عنها محلياً باللغة المحلية (العربية).

2. يتم في هذا القسم إدراج وصف لأية آثار محتملة مباشرة و/أو طويلة الأمد قد تنشأ من جراء تنفيذ الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:

لا ينطبق

3. يتم في هذا القسم إدراج وصف لأية بدائل للمشروع (إذا كانت ذي صلة) جرى النظر فيها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

لا ينطبق

4. يتم في هذا القسم إدراج وصف للتدابير التي اتخذتها الجهة المقترضة لمعالجة القضايا المتعلقة بالسياسات الوقائية. يرجى تقديم تقييم يتناول قدرات الجهة المقترضة في مجال تخطيط وتنفيذ التدابير الموصوفة.

تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات فضلاً عن تنفيذ العملية السابقة لها (المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات)، إذ جرى تنفيذ كلتا المرحلتين من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات، حيث استهدفت المرحلتان بلديات غزة كجهات مستفيدة من كلا المشروعين اللذين يتواصل تنفيذهما على نحو ناجح. وقد أظهر صندوق تطوير وإقراض البلديات بالإضافة إلى البلديات المعنية، على حد سواء، قدرات كافية من القدرات لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وفرز المشاريع الفرعية، وتنفيذ خطط الإدارة البيئية بنجاح. وقد جرى تصنيف أداء هذه الجهات فيما يخص الامتثال بالضمانات للمرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات بوصفه أداءً مرضياً على مدى مجمل فترة المشروع.

ويتضمن المشروع الحالي وجود آلية لتقديم الشكاوى (آلية التظلم والانتصاف)، على الرغم من أن عملية توثيق الشكاوى لا تتم بصورة منهجية في كافة البلديات. ويعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات حالياً على تطوير أكشاك المراكز الشاملة، حيث يمكن لأفراد المجتمعات المحلية طباعة شكاوهم في البلديات وتلقي الردود التي يتم تسجيلها في نظام الكمبيوتر. وسيجري العمل على تطوير أكشاك المراكز الشاملة هذه لنحو نصف العدد الإجمالي للبلديات والبالغ 137 بلدية. وحالياً، هناك حوالي 38 كشكاً في الضفة الغربية بالإضافة إلى 3 أخرى في غزة (جرى تمويلها من خلال جهات مانحة مختلفة). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجري العمل حالياً على إنشاء 17 كشكاً إضافياً في الضفة الغربية و 5 أخرى في غزة. ويعتبر عمل هذه الأكشاك مكملاً للطريقة التقليدية في استلام الشكاوى. أما بالنسبة للبلديات المتبقية، فهي تتبع أساليب مختلفة في تلقي الشكاوى (صندوق الشكاوى، أو صفحات الفيسبوك، أو شبكة الإنترنت، أو الرسائل أو تقديم الشكاوى لفظياً، وما إلى ذلك) وتوثيقها. وسيعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات، من خلال طاقمه الاجتماعي وطاقمه الفني المحلي، على المتابعة مع البلديات لضمان توثيق الشكاوى للمشروع الطارئ. وينبغي أن يتضمن هذا ضمان توفر سبل الإبلاغ الجيد عن الشكاوى

بطرق تكون متاحة للسكان المحليين.

5. يتم في هذا القسم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف الآليات المتبعة للتشاور بشأن السياسات الوقائية والإفصاح عنها، مع التأكيد على الأشخاص المتضررين المحتملين.

إن أصحاب المصلحة الرئيسيين هم صندوق تطوير وإقراض البلديات، وهو الجهة المنفذة للمشروع، ووزارة الحكم المحلي، التي تمتلك الولايات القضائية على كافة البلديات ووحدات إدارة الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى البلديات المستفيدة في غزة والبالغ عددها 25 بلدية والتي سوف تستفيد من أموال هذا المشروع. ولطالما كان البنك الدولي، لسنوات عديدة، منخرطاً بالعمل مع كافة هذه الجهات في تنفيذ مشاريع الحكم المحلي، بما في ذلك المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات التي يتواصل العمل على تنفيذها، وسابقتها، المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات، بالإضافة إلى البرنامج الطارئ لإعادة تأهيل خدمات البلديات ومشروع تنمية القرى والأحياء. وقد جرى التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في كافة هذه المشاريع، كما أثبت أصحاب المصلحة امتلاكهم قدراتاً كافية من القدرات لتطبيق السياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي، وتنفيذ أطر الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم المشاريع لتحديد المخاطر المرتبطة بها، والتعامل بكفاءة مع كافة القضايا ورفع التقارير إلى البنك الدولي على أساس منظم. وقد تمكن الكادر الفني والتشغيلي لدى بلديات غزة، من خلال العمليات الجاري تنفيذها حالياً، من إثبات قدراته في مجال الاتصالات والمشاورات مع دوائرها بالإضافة إلى قدرة هذا الكادر على تحديد الاستثمارات ذات الأولوية باتباع نهج تشاركي وقائم على أساس المجتمع المحلي. وقد لجأ صندوق تطوير وإقراض البلديات إلى التشاور مع البلديات المستفيدة بشأن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الأم، كما أفصح عن هذه الوثيقة محلياً وأيضاً من خلال مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي.

B. متطلبات الإفصاح

خطة التقييم/ التدقيق البيئي/ الإدارة البيئية/ غير ذلك	
25 آذار/ مارس 2013	تاريخ الاستلام من جانب البنك الدولي
25 آذار/ مارس 2013	تاريخ التقديم إلى مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي
	بالنسبة لمشاريع الفئة "أ"، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي لدراسة التقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
	الإفصاح "داخل البلد"
24 آذار/ مارس 2013	الضفة الغربية وغزة
	تعليقات:
	خطة إدارة الآفات
نعم	هل جرى الإفصاح عن الوثيقة قبل التقييم؟
25 آذار/ مارس 2013	تاريخ الاستلام من جانب البنك الدولي

25 آذار/ مارس 2013	تاريخ التقديم إلى مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي
	الإفصاح "داخل البلد"
24 آذار/ مارس 2013	الضفة الغربية وغزة
	تعليقات:
	إذا كان هذا المشروع يحفز سياسات إدارة الآفات و/ أو الموارد الثقافية المادية، فإنه ينبغي معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها كجزء من التقييم البيئي/ التدقيق/ أو خطة الإدارة البيئية.
	في حال كان الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق الواردة أعلاه أمراً غير متوقع، يرجى شرح السبب:
	لقد كان من المتوقع اللجوء إلى استخدام المبيدات الحشرية بقدر ضئيل في أنشطة المشروع الأصلي (على سبيل المثال، من أجل السيطرة على البعوض والقوارض). وقد جرى إدراج خطة لإدارة الآفات كملحق لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الأصلي الذي يتضمن وجود بروتوكولات للاستخدام والتخزين السليم والأمن للمبيدات الحشرية وأيضاً للتخلص منها والتعامل معها على نحو آمن وسليم، وسيتم الالتزام بهذه البروتوكولات في منحة التمويل الإضافي في جميع الحالات التي تطلب فيها أي من البلديات تمويل تكاليف مواد أو معدات من هذا القبيل في إطار هذا المشروع.

C. مؤشرات رصد الامتثال على مستوى الشركات

OP/BP/GP 4.01 – التقييم البيئي	
نعم [X] لا [] لا [] لا []	هل يتطلب المشروع تطوير تقرير قائم بحد ذاته للتقييم البيئي (بما في ذلك خطة منفصلة للإدارة البيئية)؟
يسري	
ي	
نعم [X] لا [] لا [] لا []	إذا كان الرد بنعم، فهل عملت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسات على مراجعة تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟
يسري	
ي	
نعم [X] لا [] لا [] لا []	هل يجري إدراج التكلفة والمسؤوليات المتعلقة بخطة الإدارة البيئية في الائتمان/القرض؟
يسري	
ي	
OP 4.09 – إدارة الآفات	
نعم [X] لا [] لا [] لا []	هل تعالج دراسة التقييم البيئي القضايا المرتبطة بإدارة الآفات على نحو كافٍ؟
يسري	
ي	
نعم [] لا [X] لا [] لا []	هل من المطلوب تطوير خطة منفصلة لإدارة الآفات؟
يسري	

ي	
[X] لا [] لا [] نعم	إذا كان الرد بنعم، فهل جرت مراجعة خطة إدارة الآفات والموافقة عليها من قبل الخبير المختص في مجال الضمانات أو مدير الممارسات؟ وهل يجري تضمين متطلبات خطة إدارة الآفات في تصميم المشروع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتضمن فريق المشروع وجود خبير مختص في مجال إدارة الآفات؟
سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات	
[] لا [] لا [X] نعم	هل جرى إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة إلى مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي؟
[] هل [] لا [X] نعم	هل جرى الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد وفي مكان عام وهل جرى تقديمها في شكل ولغة يسهل فهمها وهل تعتبر هذه الوثائق متاحة للوصول إليها من قبل المجموعات المتضررة من جراء تنفيذ أنشطة هذا المشروع والمؤسسات الأهلية المحلية؟
كافة السياسات الوقائية	
[] لا [] لا [X] نعم	هل جرى إعداد تقويم وميزانية مرضيين وهل تم تحديد المسؤوليات المؤسسية بوضوح لتنفيذ التدابير المرتبطة بالسياسات الوقائية؟
[] لا [] لا [X] نعم	هل جرى إدراج التكاليف المرتبطة بتدابير السياسات الوقائية ضمن تكلفة المشروع؟
[] لا [] لا [X] نعم	هل يتضمن نظام الرصد والتقييم لهذا المشروع رصد الآثار الوقائية والتدابير المتصلة بالسياسات الوقائية؟
[] لا [] لا [X] نعم	هل جرى التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات التنفيذ المرضية مع الجهة المقترضة وهل جرى عكس ذلك على نحو كاف في وثائق المشروع القانونية؟

.III الموافقات

قائد فريق العمل	الاسم: بيورن فيليب
-----------------	--------------------

موافق عليه من قبل:

التاريخ: 24 أيلول/ سبتمبر	الاسم: نينا تشي (RSA)	مستشار الضمانات الإقليمي:
التاريخ: 25 أيلول/ سبتمبر	الاسم: نينا بات (PMGR)	مدير الممارات/ المدير: